تدريس التاريخ من خلال دراسة الوسط المحلي والبيئة المحلية

خديجة أطويف
كلية علوم التربية – جامعة محمد الخامس السويسي – الرباط، المغرب

يعد المجتمع المغربي من بين المجتمعات التي تتميز بتعدد مكونات هويتها الاجتماعية والثقافية، إذ يزخر بخصوصيات حضارية، ثقافية، وسوسيو اقتصادية متنوعة، إلا أنه لم يحظ بعد بالاهتمام التربوي المطلوب، خاصة على مستوى مقررات التاريخ المدرسية التي لا تزال تعكس تصورا تقليديا ينبني على إبعاد مسألة التعدد وتنوع الخصوصيات الثقافية. إذ أن "الحرص على الخصوصية التاريخية والثقافية أضحى اليوم أمرا ضروريا، خصوصا إذا ما علمنا أن غاية المجتمع هي حماية الإرث الثقافي المتراكم عبر الحقب التاريخية دون استثناء أو إقصاء ، ولأن التاريخ المغربي هو أولا وفي حد ذاته تاريخ يتسم بالخصوصية بما فيه الكفاية ليكون جديرا بأن يماط عنه اللثام ويفهم في مجموع مراحله وفي مختلف جوانبه"[1]. لذلك فقد كان من الأنسب أن يراعى في تكوين المتعلم جانب الخصوصية الثقافية، فالخصوصية بحث في الهوية وتفاعل المتعلم مع محيطه الإجتماعي، مع العلم أن التعددية هي تفتح على تاريخ العالم، بقدر يتيح فهم التاريخ الوطني.

لكن يبقى الإشكال المطروح هو ضآلة التوظيف البيداغوجي والديداكتيكي للتاريخ المحلي إن لم نقل غيابه ضمن مضامين ومحتويات كتب التاريخ المدرسية. وإن كانت هناك جهود نوعية لتطوير هذه المقررات من خلال مشروع إرساء المناهج الجهوية، إلا أننا لا نزال نلحظ ضعف و هزالة حضور التاريخ المغربي ضمن البرامج مقابل هيمنة تاريخ الغير (المشرقي والأوربي)، ناهيك عن تغييب استحضار خصوصيات البيئة المحلية للتلميذ التي ظلت ولازالت مسألة شكلية، حاضرة فقط على مستوى البرامج والتوجيهات الرسمية لكنها غائبة على مستوى مقرر التاريخ، مما يجعلنا نتساءل عن سبب هذا القصور.

لقد أصبح اليوم من الواجب تطوير مناهج تدريس التاريخ المغربي من خلال ربطه بالوقائع المحلية و الجهوية وليس بالأحداث المركزية في الصيرورة السياسية والثقافية للبلاد، حيث وجب إعادة الاعتبار للوعي التاريخي في الحركية الاجتماعية للفرد عامة ولدارس التاريخ خاصة ليصبح شغوفا بدراسة تاريخه الشخصي وتحليل تاريخ بيئته الصغيرة ثم المحلية فالجهوية والوطنية بعد ذلك. فعلى الرغم من أن البحث الديداكتيكي يهدف إلى تطوير التدريس والإهتمام

1 - جرمان عياش: **دراسات في تاريخ المغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ، 1986. ص 323.

بقضاياه وفق المستجدات التربوية، إلا أنه لم يوجه بعد عنايته الخاصة نحو البحث في قضايا التاريخ المحلي وتوفير ميكانيزمات تدريسه وإدماجه ضمن المقررات. بحيث يؤكد المهتمون على الانفصام و عمق الهوة بين نوعي البحث التاريخي الأكاديمي والديداكتيكي، وبالتالي فإن ما يتوصل إليه البحث الجامعي اليوم لا يوازي ما يُلقن في أقسام المدارس والمؤسسات. مما يتطلب من الباحثين في مجال الديداكتيك تكثيف الجهود من أجل مقاربة هذا الموضوع ودراسة مختلف جوانبه، وذلك من أجل تسهيل إدماج المتعلمين في منظومة بيداغوجية تتوخى إشراكهم في فهم واستيعاب قضايا التاريخ المحلي كتوجه أصبحت تلح عليه حاجيات ومتطلبات التربية و المجتمع. ففي إطار الجهوية التي سطرتها الدولة سيتعرف التلميذ على بعض المظاهر الحضارية والثقافية لمنطقته. إذ أن التركيز على البيئة المحلية الجهوية أضحى أمرا بالغ الأهمية على مستوى جميع المجالات الثقافية السياسية والذهنية، خاصة وأن المجتمع المغربي يتميز بخصوصية التنوع في هذا المجال مما يحتم ضرورة تجاوز المونوغرافيات الضيقة نحو التاريخ الجهوي ذو الخصوصية المغربية المتميزة بالتنوع الحضاري والثقافي في ظل وحدة متشابهة بعيدة عن المنهج العصبي القبلي الضيق. ومن هذا المنطلق ندعو إلى الاستفادة من البحوث والمونوغرافيات (الدراسات والبحوث الجامعية) المنجزة حول تاريخ المغرب برحاب الجامعات المغربية الذي من شأنه أن يغني ويثمن إنجازات التأليف المدرسي.

"إننا في حاجة إلى تنشئة الطفل على إحساس يجعله يعتد ويفخر بماضيه . ويجعل ما يتضمنه من جوانب مشرقة سنداً قوياً في الإحساس بوجوده و ذاته في قلب الحضارة الإنسانية المعاصرة، شديد الثقة في إمكانياته العقلية والوجدانية. فالتنشئة هي الوسيلة الأساس التي تكون شخصية الطفل. إذ عن طريقها يستطيع الطفل أن يتمثل قيم مجتمعه والحفاظ عليها. . ، فالتربية اليوم عملية واعية تتخذها مختلف الأمم والشعوب لبناء كيانها وتحديد هويتها" (. . .)[2]. فلقد عهد لتدريس التاريخ في المجتمعات المعاصرة توجيه المتعلمين نحو بناء هويتهم الاجتماعية بناء على الصيرورة التاريخية لمجتمعاتهم من الناحية الثقافية والسياسية والديمغرافية. لذا يجب الاهتمام بتجديد وتطوير الوسائل التعليمية والبيداغوجية من خلال دعم دراسة الأشياء التاريخية القريبة من الوسط المعيش للطفل المتعلم، أي دعوة هذا الطفل إلى تأمل وضعيات مألوفة قريبة مما يعايشه، تمكنه من تحريك حواسه وعواطفه وكذا فضوله الطبيعي، وبالتالي يجد هذا الطفل متعة في دراسة التاريخ الذي رربطه بتاريخ محلي خاص به وليس بتاريخ عام وطني. وعلى حد تعبير الباحث الإسباني – R fael Valls فإنه "يجب الاهتمام في أقسام العلوم الإنسانية بهوية أصل التلاميذ ودمجها واعتبارها كغنى ثقافي، هذا ما سيجعل هؤلاء التلاميذ بدورهم يفتخرون بهويتهم، وكذلك سينمي لديهم الفضول لمعرفة الآخر، وذلك من خلال إدخال المظاهر الثقافية المختلفة مثل: الطقوس الإحتفالية،

2 محمد الدريج: **تنشئة الطفل والتوظيف التربوي للتراث**، المعرفة للجميع ، الرباط، يوليوز 2009.

الأساطير، الشخصيات البطولية، ومن هذا المنظور يمكن تفادي خطر الوقوع في نظرة الانحطاط والسطحية اتجاه الآخر"[3].

إلا أن البرنامج المقرر إلى حد ما في شكله الحالي لا يتجاوب مع متطلبات المجتمع المغربي وهذا ما يشكل مظهرا من مظاهر الاختلال و التناقض الكبير الذي يسم سلوك السياسة التعليمية بالمغرب. بالرغم من أن كتب التاريخ المدرسية اليوم أصبحت تنهج مقاربة الكفايات التي تساعد المتعلمين على بلوغ الوظائف التربوية في ظل وضعيات ديداكتيكية تستجيب لهذه الغايات، إلا أنها لم تتمكن بعد من تحقيق الغايات المنوطة بها، كذلك الشأن بالنسبة للخطط الإصلاحية والمشاريع التربوية التي لم تفلح بعد في بلورة هذا الهدف، ليبقى البحث مستمرا عن السبل الكفيلة لتحقيق تفعيل تصور جديد لدرس تاريخ يراعي استحضار الخصوصيات المحلية للمتعلم بشكل ينسجم مع مكونات برنامج التاريخ الوطني في ظل جدلية الوحدة والتنوع.

1. التاريخ المحلي كمكمل رئيسي للتاريخ الوطني:

إن تدريس التاريخ المحلي يعد منطلقا لدراسة تاريخ المغرب في شموليته، كما يعتبر وسيلة للحفاظ على الهوية انطلاقا من التركيز على القيم الوطنية والعقدية، وإبراز التجليات الجهوية والخصوصيات الحضارية للمجتمع المغربي عبر التاريخ. لذا فالاهتمام بالتاريخ المحلي من شأنه أن يفتح أمام التلاميذ آفاقا واسعة لفهم تاريخ أسلافهم والتوسع أكثر في استيعاب حضاراتهم والغوص في أبعادهم الزمانية والمكانية. وبالتالي سيساهم في إيضاح التاريخ الوطني وفهمه واستيعابه في شموليته. مما يحيل على وجود تكامل وانسجام بين كل من التاريخ المحلي والتاريخ الوطني. وبالتالي فالانطلاق من الواقع المعيش يمكن من تخطي هذه العقبة. ولذلك فإن برامج هذه المادة و مضامين محتوياتها يجب أن تهيأ بكل عناية للتعريف بمقومات الهوية و الحفاظ على استمرارها من جهة، ومن جهة ثانية لمعرفة خصائص ومميزات الموروث الحضاري المغربي وفهم تراثه الثقافي، واكتشاف غنى وتنوع روافده. وبناء على ذلك قد ركز الميثاق الوطني للتربية والتكوين في جزء هام منه على تحديث المناهج وربطها بالخصوصيات الجهوية، بحيث تقرر أن تكون الجهة ممثلة بشكل رسمي في المناهج التعليمية الجديدة، تخصص لها نسبة 30% من مجموع البرامج، وهكذا ستؤخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والسوسيواقتصادية للجهة، مما سيمكن لا محالة من تحقيق إدماج أفضل للتلميذ والمدرسة على حد سواء. ولكي يتم ذلك لابد من أن تسعى الأهداف التربوية المسطرة في المناهج الدراسية ، إلى رفع درجة الوعي لدى المتعلمين وتنمية نشاطهم الذاتي و إكسابهم اتجاهات إيجابية نحو ذواتهم ونحو ماضيهم المجتمعي وتاريخهم الحضاري .

3 Rafael Valls, Ramon Lopez Facal : « Un nuevo Paradigma para La Ensenanza de la Historia ?». *Ensenanza de Las Ciencias Sociales*, 2010.10. p 75 .

لكن وإن كان منهاج التاريخ الجديد يتساوق مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلا أن هناك فرق كبير بين الخطاب الرسمي والخطاب المدرسي، فالسياسة التعليمية الحالية واعية كل الوعي بأهمية إدماج الخصوصيات الثقافية، الاجتماعية، التاريخية والجغرافية ضمن المنظومة التربوية ،وقد اتخذت العديد من التدابير والإجراءات بتكوين فرق تربوية جهوية من أجل إرسائها في عشر مؤسسات تعليمية ابتدائية لكل جهة. لكن تعترضها العديد من المشاكل من بينها غياب التتبع الفعلي لأجرأة مشروع المناهج الجهوية، وعدم تعميمها.

2. التاريخ المحلي والتربية على المواطنة:

يعتبر التاريخ المحلي وسيطا للتربية على المواطنة إذ يساعد على بناء الشخصية الذاتية للتلاميذ والتربية على القيم والتعاون، مما يخلق نوعا من التوازن باعتبار التعددية و التنوع الثقافي قيمة إيجابية يجب تلقينها واستيعابها. إذ يتفق أغلب الباحثين الديداكتيكيين على أن تدريس التاريخ المحلي هو أحد السبل للفهم الجيد للعالم المعاصر، حيث يساهم في تعلم المواطنة، فبدون معرفة تاريخية لا يتوفر التلاميذ على روح النقد الضرورية التي تمكنهم من ممارسة دورهم كمواطنين. إذ أن استعمال البعد المحلي حسب رأي الباحث Michel Bourlaud يجعل الخطاب التاريخي ملموسا ويمكن من خلق العلاقة بين الماضي والحاضر، وبالتالي فهذه العلاقة هي التي تمنح التلميذ فهما آخر للوسط الذي ينمو فيه. فالوسط المحلي يمكن اعتباره كقالب يؤسس ويوجه التعليم الاجتماعي والتربية على المواطنة والديمقراطية[4].

3. التاريخ المحلي وتدريس التراث:

لقد أضحى تدريس التراث في الوقت الحالي ضرورة تربوية، إذ «أن التراث لا يمكن فقط من تكوين هوية التلميذ ولكن يشمل أيضا الهوية الوطنية، فهو يسعى إلى تشكيل ثقافة مشتركة للأمة ويساهم كالكتب المدرسية والمؤسسات التاريخية الكبرى، في بناء الذاكرة الجماعية»[5]. كما «يعتبر التراث أداة مثلى – باعتبارها غرضا من أغراض تدريس التاريخ– تمكن مادة التاريخ من أن تؤدي الغرض الموكول لها»[6]، وهو الغرض الذي يسعى إلى تثبيت الهوية وإلى إنشاء بل وتغذية الذاكرة الجماعية وكذا الحفاظ على الجماعة وضمان انسجامها، وهذا ما يجعل التراث في خدمة التاريخ . . .»[7] .

4 Joan Pages : « Es necesario un curriculum regional independiente de Ciencias Sociales? » A :DD. AA. Espacio y Sociedad en el Ambito Autonómico. *Actas de las I Jornadas sobre los Currícula de Ciencias Sociales en las Comunidades Autónomas*. II León : Junta de Castilla y León. 1991, P 526.

5 Le Pellec, Jacqueline et Marcos-Alvarez, Violette 1991 : *Enseigner l'histoire : un métier qui s'apprend . Paris, Hachette Education*, p,122.

6 البشير تامر: »التراث وتدريس التاريخ. مداخلة في ندوة الطفل والتراث». **مجلة التدريس** ، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، العدد الأول 2002. ص 69.

7 أنظر-Mostafa Hassani Idrissi : *Visions du passé et fonctions idéologiques dans l'enseignement contemporain de l'histoire au Maroc.* Thèse de 3eme cycle Paris 7, 1981 .

لكن إذا ما قمنا بمحاولة قراءة الأهداف المسطرة لتدريس التاريخ بصفة رسمية في الوثائق الرسمية الخاصة بتعليم هذه المادة في مستوى التعليم الابتدائي أو الثانوي، فإننا نجد من خلال منطوق هذه التعليمات بكل وضوح، أن هناك تأكيد على توظيف التراث المتمثل في الآثار أو على شكل وثائق من أجل تدريس مادة التاريخ[8]. إذ من المفروض في برامج التاريخ في الثانوي والجامعي أن تقدم حصيلة الحضارات التي عرفتها منطقتهم أولا ثم المجال المحيط بها ثانيا، على أن تنطلق البرامج من المحلي إلى المجال الواسع. على اعتبار أن «التاريخ المحلي يفتح أمام التلاميذ آفاقا واسعة لفهم تاريخ أسلافهم والتوسع أكثر في استيعاب حضاراتهم والغوص في أبعادهم الزمانية والمكانية[9].

4. حصيلة المقاربة الكمية للكتاب المدرسي:

من خلال تحليلنا للمقرر يتضح جليا تغييب الاهتمام بالتاريخ الوطني والمحلي على مستوى مقررات السلك الثانوي الإعدادي، حيث أن طبيعة موضوعات المقررات يغلب عليها الطابع السياسي والعسكري، وفي مقابل ذلك يضعف الاهتمام بالتاريخ السوسيوثقافي للمغرب، إذ لا تحتل الحضارة المغربية ما يوازي ثقلها التاريخي. حيث أن أغلب الدروس تركز على دراسة الحضارات المشرقية والأوروبية. وبالتالي فهذه المقررات لا تساير التوجيهات التربوية المرتبطة بالمادة في هذه المرحلة. إذ كان من المفروض أن يقدم المقرر للتلاميذ حصيلة الحضارات التي عرفتها منطقتهم ثم المجال الذي يحيط بها على أن ننطلق من المحلي إلى المجال الواسع، لكن هذا لم يطبق على مستوى المقررات التعليمية.

وبذلك يمكن القول أن هذه البرامج لا تساير التراكم العلمي في مجال البحث التاريخي، لأن الكتابة التاريخية المعاصرة قد تجازوت المرحلة التقليدية إلى مرحلة تجديد نفسها سواء من حيث المضامين أو المناهج، حيث تحولت من البحث السياسي و العسكري إلى البحث الاقتصادي،الاجتماع والثقافي[10]، من خلال الانفتاح والتلاقح مع العلوم الاجتماعية الأخرى من سوسيولوجيا أنتروبولوجيا ، اقتصاد... واستغلال وتوظيف تقنياتها ومناهجها، وكذا دراسة المؤسسات ومعالجة الإشكاليات[11]. ولتجاوز الكثير من جوانب القصور في تدريس تاريخ المغرب يتعين ربط مراجعة المناهج التعليمية بنتائج البحث العلمي التاريخي للإستفادة من تراكماته العلمية في هذا المجال[12].

8 - البشير تامر، المرجع نفسه.

9 Marc Bloch : « Note sur la réforme de l'enseignement historique », *BSPHG*, n 96, juin 1938, p.343-351.

10 المودن عبد الرحمان : «مقاربة لبعض قضايا التاريخ القروي لمغرب القرن 19"، **مجلة الجدل** ، عدد -5 6، الرباط 1987، ص16.

11 المنصور محمد: « الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة(، (1956-1986ملاحظات عامة"**. البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء1989 ، ص .26-27

12 محمد رفيع: «قراءة نقدية في مقررات مادة التاريخ». **تدريس تاريخ المغرب وحضارته: حصيلة وآفاق**. منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. 2009، ص 129.

5. التوصيات:

لقد أضحى تدريس التاريخ المحلي/الجهوي ضرورة تربوية تلح عليها أسرة التربية وكذا حاجيات ومتطلبات المجتمع الراهنة، إذ لا محيد عن إدراج هذا المكون بشكل ممنهج وفعال ضمن مقومات برامجنا التعليمية، لما لهذا الأخير من أهمية بالغة في إرساء دعائم جهوية التربية والتعليم، وذلك من خلال تقريب التلميذ من محيطه وتوعيته بمكونات بيئته الطبيعية، البشرية، والحضارية ليتمكن من تحديد موقعه داخلها ويساهم فيها بشكل إيجابي وفعال. ولتحقيق هذا المبتغى يجب العمل على:

- ✓ الاهتمام بتجديد وتطوير الوسائل التعليمية والبيداغوجية من خلال دعم دراسة الأشياء التاريخية القريبة من الوسط المعيش للطفل المتعلم.
- ✓ توسيع نطاق التاريخ المحلي من خلال دراسة «الوسط» داخل الفصول المدرسية.
- ✓ إرساء مكتسبات المتعلم في مادة التاريخ بالتعامل مع البيئة المحلية .
- ✓ تنويع الوسائل التعليمية من أجل تنمية مهارتهم في التعامل مع النصوص والرسوم والمواد الأثرية والأشكال والخرائط، على أن تكون هذه الوسائل التعليمية مأخوذة من الوسط الذي ينتمي إليه المتلقي، أي من المواقع الأثرية والمباني التاريخية والمتاحف المحلية والجهوية.
- ✓ تقليص نسبة التاريخ السياسي في المقرر وإعطاء الأهمية لباقي مجالات التاريخ وخاصة المجتمع، الفكر، الثقافة والعمران .
- ✓ استغلال ما توصلت إليه الأبحاث الأكاديمية والمنوغرافيات المحلية خلال تأليف الكتب المدرسية للتاريخ .
- ✓ تحري التدرج في بناء المعرفة التاريخية ذات الخصوصية الجهوية.
- ✓ توظيف الطرائق النشيطة والمقاربات التشاركية التي تحفز قريحة التلميذ للتفاعل مع المصوغات التكوينية ذات الطابع الجهوي والمحلي.
- ✓ تحفيز المتعلم للبحث في مواضيع وقضايا لها علاقة بالشأن المحلي، ومناقشتها واتخاذ مواقف منها حسب المستويات التعليمية.

لكن إذا كانت مهمة البحث الديداكتيكي هي تبليغ هذا التاريخ – التاريخ المحلي– وتشريبه للأجيال المقبلة وعيا منه بالوظائف المنوطة بالتاريخ في تشكيل الذاكرة والهوية الجماعية ، فإن ضرورة استغلال وتوظيف التراكمات التي حققها البحث الأكاديمي حول التاريخ المحلي بات أمرا ضروريا في الوقت الراهن، وذلك من أجل تحقيق بناء درس تاريخ متكامل في قضاياه ومفاهيمه. خاصة و أن التاريخ المدرسي في الوقت الحاضر أضحى يطرح العديد من الإشكاليات، ويصطدم بإكراهات عديدة، رغم مكانته الهامة في صرح التكوين الفكري والاجتماعي والتربوي للمتعلم. بالنظر إلى

كونه مادة أساسية في التكوين الفكري والمعرفي للمتعلم، وذلك بتنمية ذكائه الاجتماعي وحسه النقدي، وتزويده بالأدوات المعرفية والمنهجية لإدراكه أهمية الماضي في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل، وتأهيله لحل مشاكله التي تواجهه [13]". وبناء على ماسبق فتدريس التاريخ المحلي سيساهم في الحفاظ على تنوع الهوية الوطنية وتحصين الذاكرة الجماعية من خلال إبراز الهويات المحلية والانفتاح على المحيط على أساس انطلاق البرامج المدرسية من المحلي إلى الوطني.

13 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وزارة التربية الوطنية، الرباط. 2000